🗩 الخرطوم – اضطر السودان إلى طلب

مساعدات أميركية عاجلة لترتيب العديد

من الملفات الاقتصادية الحارقة وخاصة

هيكلــة منظومة البطاقــات الذكية، فيما

تستعد الحكومة للإعلان عن إصلاحات

لنظام الدعم الذي ستطبقه الشهر

القادم، تمهيدا لتحرك محتمل في اتجاه

وقال وزير المالية إبراهيم البدوي إن

"العقوبات أعاقت جهود إعداد البطاقات

الذكيـة لإصـلاح منظومـة الدعـم، وإن

النسوك ألدولسة تحجم عن استئناف

التحويلات للسودان بسبب إدراج اسمه

ولكن البدوي أشسار إلى أن الخرطوم تتفاوض مع الولايات المتحدة بشان

دخول سيتى بنك الأميركي البلاد وحول

التمكين من استخدام البطاقات الذكية

وبطاقات تحقيق الشخصية لإدارة

ويهدف السودان لاتخاذ قرار بشان

إصلاحات الدعم بعد اجتماع اقتصادي

الشسهر القادم بسين الحكومسة وتحالف

مدني ظهر بعد الانتفاضة الشعبية العام

تشكلت بعد الإطاحة بالرئيس عمر

البشيير إنقاذ الاقتصاد وإصلاحه لكنها

تواجه ضغطا من المواطنين الذين

يتعجلون رؤية تحسن في مستويات

ويعاني السودانيون من وقع الأزمة

الاقتصادية التي انعكست على حياتهم

نظرا لتردي أوضاعهم المعيشية ووقوع

الآلاف منهم تحت خط الفقر في ظل

وتحاول الحكومة التغلب على القبود

التجارية المرتبطة بإدراج السبودان على

قائمة أميركية للبلدان الراعية للإرهاب

حيث لوّح مسؤولون أميركيون بأن السودان سيرفع من القائمة، لكن من غير

وخلال الأيام القليلة الماضعة، زاد

نقص الخبر والوقود من حدة الأزمة

وهو ما دفع القيادات العسكرية الكبيرة

الى الاجتماع لتباحث المسئلة ومحاولة

إيجاد حلول تخرج البلد من دوامة العجز

مارس المقبل مع ائتلاف قوى الحرية

الواضح متىٰ سيتم ذلك.

انعدام الرؤية وضبابية الإصلاحات.

في قائمة الدول الراعية للإرهاب"

ويأتي هذا التحرك في إطار إعادة

تلك المتعلقة بنظام الدعم.

التحويلات النقدية.

التحويلات النقدية.

ويذكي الأزمة الاقتصادية.



السودان يرضخ لضرورة

إصلاح نظام الدعم

أجبرت الأوضاع الاقتصادية الهشـة الحكومة السـودانية على ضرورة

الإسراع في إصلاح نظام الدعم من خلال الاستنجاد بالولايات المتحدة لأحتواء الأزمة الاجتماعية المتفاقمة بهدف كبح استنزاف أموال الخزينة العامة، في وقت تعانى فيه البلاد من شــح السّيولة وغياب محركات النمو

غوغل في مرمى نيران شركات السفر الأوروبية

عملاق التكنولوجيا الأميركي يواجه اتهامات باحتكار السوق

تواجه شركة غوغل مأزقا كبيرا نتبحية الضغوط المسلطة عليها لمعرفة كافة تفاصيل نشاطاتها خلال السنوات الأخيرة مع تزايد شكوك عشرات الشركات الأوروبية المتخصصة في خدمات السفر من احتمال قيام عملاق التكنولوجيا الأميركي بتجاوزات لا تنسحم مع قوانين المنافسة في السوق.

🥊 بروكســل – تنظــر المحكمــة العامــة التابعــة للاتحــاد الأوروبــى الأربعاء في اتهامات ضد شركة غوغل الأميركية بأنها تسيء استغلال وضعها المهيمن في نشاط الإعلان على محرك البحث على الإنترنت، ما أدى إلى الإضرار بالشركات المنافسة. وقدمت أكثر من ثلاثين شركة متخصصة في خدمات السفر، من بينها تريب أدفايزر وإكسبيديا، الاثنين الماضي، منكاوى ضد عملاق التكنولوجيا في وادي السيليكون لدى هيئة مكافحة الأحتكار في الاتحاد الأوروبي بتهمة المنافسة غير

وتعتبر الخطوة أحدث مساعي الضغوط الأوروبية، التي يتم تنفيذها ضد عمالقة التكنولوجيا الأميركية، وهي "ألفابيت" الشسركة الأم لغوغل، وكذلك أبلّ وأمازون وفيسبوك.

واتهم الشاكون في رسالة غوغل، باستغلال الموقع المهيمن لمحرك البحث التابع لها لإطلاق خدمات خاصة بها والترويـج لها على حساب جهات فاعلة

ويعشت الشركات بهده الرسالة الموجهة إلى المفوضة الأوروبية لشوون التنافسية مارغريته فيستاغر، والمنشورة عبر الإنترنت، قبل يومين من تقديم غوغل استئنافا أمام محكمة تابعة للاتحاد الأوروبي في حكم صادر في قضية مشــابهة تطاوّل خدمتها للتسوق "غوغل

وجّاء في الرسالة "نشهد حاليا محاولة من غوغل لتوسيع هيمنتها على السوق (محركات البحث) إلى أسواق منفصلة مرتبطة بخدمات وساطة متخصصة في إيجارات العطلات".

وأشارت الرسالة التي أوردتها صحيفة فاينشيل تايميز البريطانية في بادئ الأمر إلى أن المجموعة الأميركية العملاقة "تعطى موقعا تفضيليا لخدماتها في نتائج البحث العامة".

وفي وثيقة منفصلة، تقدمت إحدى الشركات التي وقعت الرسالة، وتتخذ من ألمانيا مقرا لها، بشكوى رسمية أمام الاتحاد الأوروبى غير الملزم قانونا بالنظر

و ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أن المفوضية الأوروبية أكدت تلقيها الرسالة



تحت مجهر السلطات الرقابية الأوروبية

وكانت هذه القضية المستمرة منذ عقد قد بدأت بعدما اشتكت خدمات متخصصة في مقارنة الأسعار للتسوق بأن غوغل لا توفر لها موقعا منصفا في نتائج عمليات البحث عبر محركاتها بغية تقويض

الضوء على الملاحقة واسعة النطاق التى تقوم بها مفوضية حماية المنافسـة ومكافحة الاحتكار الأوروبية ضد شركات واشتكى موقعو الرسالة، ومن بينهم شـركات متخصصـة في تأجير مساكن العطلات من ألمانيا وإسبانيا وفرنسا، بأن

مليارات دولار أميركي حجم الغرامات الأوروبية المفروضة على غوغل منذ 2017

وقد حُكم على غوغل بدفع غرامة قدرها 2.4 مليار يورو (2.6 مليار دولار أميركــي) في العــام 2017 على خلفية هذه القضية، غير أن المجموعة تنفى بصورة قاطعة الاتهامات الموجهة إليها.

وكانت المفوضية الأوروبية قد فرضت خلال السنوات القليلة الماضية ثلاث غرامات على غوغل بقيمة إجمالية تقدر ارات دولار أميركي

ويؤكد المتابعون لفصول هذه القضية أن السلطات الرقابيـة الأوروبيـة كانت

المفوضية الأوروبية في قضية ارتكابات لكنها رفضت الإدلاء بأي تعليق حول منسوبة للمجموعة الأميركية عبر خدمتها ونقلت وكاللة بلومبرغ الأميركيلة للأنساء الاقتصادية عن محاميي غوغل

ويأتى ذلك قبيل تقديم غوغل استئنافا أمام محكمــة أوروبية بالحكم الصادر من

مستعدة لتخفيف الغرامية من خلال تسوية تلزم غوغل بتغيير قواعد عرض نتائج البحث على محركها مقابل إنهاء التحقيق الأوروبي دون غرامات.

ولكن الغضب من جانب الناشرين والسياسيين الأوروبيين أدى إلى تغيير موقسف المفوضية الأوروبية للتنافسية ولتتحرك في نهاية المطاف نحو فرض الغرامات على شسركات التكنولوجيا الأميركية بعد تولي فيستاغر عام 2014.

وتشسير التقديرات والبيانات إلى أن شركات مثل غوغل تحقق عوائد بالمليارات من الدولارات من خلال الإعلانات في بعض الدول.

ولكنها في المقابل لم تكن تدفع أي ضرائب تذكر بسبب وجبود مقراتها في دول أخرى أو ملاذات ضريبية بعيدة عن تلك الأسواق.

وتنهمك العديد من الحدول بما فيها الاتحاد الأوروبى بوضع تشريعات لمطاردة شسركات التكنولوجيا لدفع نسبة عادلة من الضرائب في البلدان التي تحقق إيراداتها فيها، بعد أن أصبح مفهوم السيادة الوطنية رائجا مرة أخرى.

ويشسير محللون إلىٰ أن تلك العوامل تؤكد أن العصر الذهبى لشركات بدأت السلطات المحلية برصد إيراداتها التي كانت خفية لوقت طويل.

ما يزيد من الضغوط المالية الناجمة عن

وحاولت الحكومة الجزائرية خوض

معركة التحول إلى الطاقات النظيفة

والخروج من الارتهان للطاقة التقليدية

لتجاوز أزمة انحسار عوائد صادراتها

هبوط في إيرادات الطاقة.

المحلية وتراجع سعر صرف الجنيه إلى ما يقرب من 100 جنيه للدولار في السوق الموازية في الأسابيع القليلة الماضية بينما يبلغ سعره الرسمي نصو 50.4

حنيه للدولار. وتشكل السوق السوداء، التي تجد فيها التجارة والعملة انتعاشـة، عائقا إضافيا من ضمن مجمل الملفات الحارقة أمام الحكومة حيث ينهك اقتصاد الظل كاهل الدولة ويضعف السوق الرسمية. وأكد البدوي أن السودان سيقدم

تقريرا في أبريل القادم لـ"نادي باريس"، الذي يضم الدول الثرية الدائنة للسودان، يتضمن الآليات المكنة للسماح في دين أجنبي يصل إلىٰ نحو 60 مليار دولار.

إبراهيم البدوي نريد مساعدة أميركية لإصلاح نظام الدعم وتحويلات الدولار

ومن التحديات الأخرى التي تواجهها الحكومة الانتقالية المصالح والامتيازات الاقتصادية الواسعة التي يتمتع بها الجيش في السودان. وتبحث الحكومة عن وسيلة لفرض رقابة وزارة المالية على الشركات التي يديرها الجيش.

ويمثل الدعم السخي للوقود والخبز ويعاني السودان من أزمة حادة ضغطا كبيرا على الخزانة العامة في تأمين الوقود وخاصـة البنزين، ما ويتسبب في مشكلات في العرض أدى إلىٰ تكدس السيارات أمام محطات والتوزيع ويشجع السوق السوداء وتحاول الحكومة الانتقالية التي

الوقود، وتغذي هذه الأزمة أيضا نشاطات الاحتكار والتجارة الموازية. وشهدت العاصمة خلال الأسابيع الماضية، ازديادا في طوابير الخبز والوقود في ظل انعدام قدرة السلطات

علىٰ توفير الحاجيات اللازمة للمواطنين. كما عاشت محافظات أخرى مثل عطبرة شمال البلد وكوستي في الجنوب مظاهرات لأربعة أيام على التوالي، احتجاجا على انعدام الخبر والوقود، وللمطالبة بتعيين الولاة المدنيين.

وتشيير التقديرات الرسيمية إلى أن الاستهلاك المحلي يبلغ مليوني طن من القمح سنويا بقيمة نحو ملياري دولار، ويغطي الإنتاج المحلي بسين 12 و17 في المئة فقط من هذه الكمية.

وتسبب مسألة شح السيولة النقدية في السبوق ضغوطا علىٰ السلطات التي تواجه معاناة كبيرة لتوفيس اعتمادات النقد الأحنبي المطلوبة لاستيراد القمح، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تشهدها

وأنقت الحكومة على الدعم الموجه للقمـح والوقود في موازنـة 2020، حتى بنها قرارا بش استمراره أو إلغائه بعد عقد المؤتمر والتغييس تحرير سعر صرف العملة الاقتصادي.

الزراعة الجزائرية تقاوم تقلبات المناخ

ظهرت بوادر الإصلاحات الزراعية الجزائرية في ارتفاع مردود القطاع، الذي حقق قفزة في قيمة الإنتاج في العام الماضي ليعزز نسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي رغم التقلبات المناخية.

> مركن الإحصائيات الزراعية التابع لوزارة الزراعة الجزائرية أن قيمة إنتاج المحاصيل ارتفع العام الماضى بمقارنة سنوية، متحديا بذلك التقلبات المناخية، التى تضرب شمال أفريقيا منذ سنوات. وقفر الإنتاج الزراعي في العام

> الماضي بنسبة 6.1 في المئة قياسا بالفترة المقابلة قبل عام لتصل إلى نحو 29.1 مليار دولار. ونقلت وكاللة الأنباء الرسمية عن

> مديـر المركز أحمـد بدني قولـه إن "هذا النمو تحقق بفضل الارتفاع الكبير في الإنتاج وارتفاع أسعار بعض المحاصيل

وأظهرت الأرقام ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلين 12.4 في المئة في العام الماضي، وترتفع إلى 16.2 في المئة عند استبعاد قطاع المحروقات.

واعتبر بدني أن ارتفاع مساهمة القطاع في الاقتصاد الجزائري تجعله "قطاعا إنتاجيا هاما ومساهما رئيسيا

€ الجزائـر - أكـدت بيانات صـادرة عن فـى تنميـة الاقتصـاد الوطنـي مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى". وأشار إلئ ارتفاع إنتاج القمح

الصلب في العام الماضي إلىٰ 3.21 مليون طن مقارنة بنحو 3.17 مليون طن في عام 2018، بينما ارتفع إنتاج البطاطس إلى خمسة ملايين طن من نحو 4.65 مليون طن خلال نفس الفترة.

قولهم إن "جلسات الاستماع أمام المحكمة

التي تستمر ثلاثة أيام ستساعد في إلقاء

نتائج البحث الظاهرة عبر محرك غوغل

باتت تروّج لعروض "غنية بصريا" توجّه

المستخدمين نحو خدمات خاصة بالشركة

وأشارت غوغل إلىٰ أنها تختبر نسقا

جديدا لنتائج البحث عبر محركاتها

"يمكن الأشداص من رؤية سلسلة من

الروابط التي تحيلهم على مواقع مباشرة

ولفتت إلى أن هذا الأمر يرمى إلى

إعطاء المستخدمين "معلومات وافية

وموثوقا بها من مروحة متنوعة من

المصادر" مع تقديم "المعلومات الأكثر

فوق النتائج التي تظهر في المقدمة".

التكنولوجيا الأميركية العملاقة".

وأكد أن الجزائر، البلد النفطي العضو في منظمة أوبك، حققت الاكتفاء الذاتي بنسبة 73 في المئة من احتياجاتها الزراعية، موضحا أن المساحات المزروعة بلغت نحو 8.6 مليون هكتار.

وتراجعت واردات الجزائر الزراعية العام الماضي بنسبة 8.2 في المئة بمقارنة سـنوية مسجلة زيادة قيمتها 767 مليون دولار. وقال بدني إن "واردات معظم المنتجات الغذائية سجلت تراجعا كبيرا باستثناء واردات اللحوم الحمراء".

في المقابل أدت الطفرة الزراعية إلى ارتفاع صادرات المنتجات خلال العام الماضي بنسبة 12 في المئة، بزيادة تصل إلىٰ 38.6 مليون دولار.

وأكد بدني أن الإنتاج المحلى من الحبوب أصبح كافيا لتغطية الطلب المحلي، مشيرا إلى وجود توجه نحو إعادة النظر في أنماط الاستهلاك المحلى بهدف تقليص واردات القمح اللين أكثر." ورغم دعم الزراعة للتوازنات المالية، حلت احتياطيات النقد الأجنبي للجزائر انخفاضا بنحوي 10.6 مليار دولار في الأشهر التسعة الماضية، وهو

وتعتبر مسائلة تنويع مزيج الطاقة من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة



التي ضاعفت جهودها لتطوير قطاع الطاقّـة البديلـة في السنوات الخمس الأخيرة، لكنها واجهت عقبات كبيرة، أبرزها البيروقراطية والفساد ومقاومة السياسيين ورجال الأعمال لإصلاحات قطاع الطاقة.

وتحاول الجزائر، العضو في منظمة أوبك، مواجهة أزمة تراجع عائداتها النفطية من خلال إيجاد مصادر تمويل إضافية ودعم استثمارات الطاقة

ومع ذلك، لا توجد مؤشرات عملية تدعم المضى قدما نحو التحول الفعلى إلى الطاقات المتجددة، إضافة إلى وضع سياسي متسم بالتجاذبات.

ويأتى لجوء الحكومة إلى هذا القطاع الواعد في ظل تسارع وتيرة تبخر الاحتياطات النقدية، التي وضعت الجزائر في مفترق طرق في ظل صعوبة الخيارات المتاحة للخروج من الأزمة بعد أن تضررت التوازنات المالية بسبب تراجع أسعار الخام منذ منتصف 2014. وكشف محافظ بنك الجزائر المركزي، أيمن بن عبدالرحمن، أن احتياطات النقد الأجنبي تراجعت إلىٰ 62 مليار دولار خــلال الّعام الماضــي، مقارنة بنحو 79.9 مليار دولار في نهاية ديسمبر2018.

لكنه أكد أن "المستوى الحالي من احتياطات النقد ما ينزال جيداً ومطمئنا"، دون تفاصيل إضافية. وبلغت الاحتياطات الجزائرية ذروتها في 2014 حين تخطت حاجز 194 مليار دولار، لتبدأ رحلة تراجع بسبب الأزمة النفطية منذ

في المئة نسبة ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعي لتعوض جزءا من تراجع عائدات صادرات الطاقة

ويبلغ متوسيط الإنتاج حوالي 1.021 مليون برميل، بحسب أخر تقرير لمنظمة أويك، صدر الشهر الماضي. وأطلقت الجزائر منتذ 2015، خططا لكبح نزيف النقد الأجنبى وتأكل احتياطاتها، لكن نتائجها كانت محدودة. وقال الرئيس عبدالمجيد تبون في

الشهر الماضي إن "نزيف احتياطات النقد يتجه إلى التباطئ بفعل عمليات تشديد الرقابة على الواردات والتحكم في فواتير الاستيراد".